

## 75 عاما على الهولوكوست.. ألمانيا لم تتخلص حتى الآن من إرث النازية

عاد النقاش ليحتدم مجددا في ذكرى حادثة "الهولوكوست"، التي كانت نتيجة لأفكار النظام النازي العنصري في ثلاثينات القرن الماضي وأربعيناته. وتركز هذا النقاش بالأساس حول تعاطي ألمانيا مع هذه القضية المثيرة للجدل، خاصة وأن تلك الأفكار لا تزال موجودة في عقائد بعض الأحزاب والمجموعات اليمينية وأنظمتها، والتي باتت تسمى اليوم بـ«النازية الجديدة».

حلمي الهمامي  
صحافي تونسي



معادة السامية يمكن أن تكون أيضا سببا للترحيل.

ويمكن مشاهدة فطائع النظام النازي حاضرة في المتاحف الألمانية، والتي تروي تفاصيل أهلك فصل في التاريخ الألماني الحديث. وفي كل مدينة كبيرة توجد متاحف تؤرخ للحقبة النازية وأثارها على ألمانيا وأوروبا. ويسعى العاملون فيها للرد على جميع استفسارات الزوار، التاريخية منها بالذات.

ويعد إنكار الهولوكوست أمرا غير قانوني في ألمانيا وذلك وفقا للمادة 130 من القانون الجزائي ومن تبنت إدانته في إنكارها يمكن أن يقضي عقوبة السجن من 3 أشهر إلى 5 سنوات أو يدفع غرامة.

ورغم مرور 75 عاما على المحرقة لا تزال قوانين سارية المفعول في ألمانيا تعود إلى الحقبة النازية، منها قانون يرى متابعون أنه معاد للسامية، فيما يريد مشرعون المان اجتثاثا نهائيا لكل قانون يذكرهم بالحقبة النازية.

وفي الواقع يوجد 29 نصا قانونيا وتنظيميا تعود إلى مرحلة حكم هتلر (1933-1945)، لم تلغ منذ ذلك الحين وتتضمن بعض تلك النصوص "بعدا معاديا للسامية بشكل واضح" ولا تزال مسألة اعتماد قانون موحد لتعديل تلك القوانين مجتمعة أو إدخال تغييرات جزئية تحتاج للبت.

وأبرز القوانين المطروحة هو قانون تغيير الأسماء والكنيات الصار في 1938، والذي فتح الطريق أمام مرسوم لوزير الداخلية النازي ويهلم فريك يرغم اعتبارا من يناير 1939 "الرجال والنساء اليهود على أن يضيفوا اسمي إسرائيل وسارة إلى أسمائهم الأولى" الرسمية.

ورغم إلغاء الحلفاء المرسوم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لكنه أصبح في 1954 بفعل قرار إداري، قانونا فيدراليا. والقانون، الذي يحدد في نسخته الحالية المعايير الممكنة لتغيير الاسم لا يزال مصاعا حتى اليوم كما لو أن الرايخ لا يزال موجودا. ويشير إلى استخدام تعابير مثل "الرايخ الألماني" و"حكومة الرايخ" و"وزارة داخلية الرايخ".

ويقول هيلغيه ليند، المسؤول في الكتلة الاشتراكية الديمقراطية في لجنة الداخلية في البوندستاغ (مجلس النواب)، إنه من غير المقبول تماما أن تبقى اللغة النازية حاضرة في قانون فيدرالي في الرايخ. وبالإضافة إلى قانون تغيير الأسماء، يوجد أيضا 28 نصا آخر تعود إلى الحقبة النازية منها قوانين تنظم مسائل تقنية جدا، مثل مرسوم الإدارة المشار إليه في منطقة هامبورغ المتعلق بالعاملين في المجال الطبي من غير الطبيين والذي ينظم جزءا من عمل القطاع إلى 1939.

وسبق أن ألغت ألمانيا قوانين عدة تعود إلى الحقبة النازية، كما في العام 1994، مع إلغائها لقانون يجرّم العلاقات المثلية، وفي العام 2019، مع إلغائها لقانون يمنع الأطباء من الإعلان عن ممارستهم للإجهاض.

ويواجه القانون الأساسي في البلاد، الذي اعتمد في الثامن من مايو 1945 ويشكل أحد أسس ألمانيا الحديثة، أيضا انتقادات منذ سنوات لاسيما من اليسار. ويطلب المنتقدون بمراجعة المادة الثالثة من الدستور التي تتضمن عبارة "عرق"، والتي أبدت المستشارة أنجيلا ميركل العالم الماضي افتتاحها على الفكرة.



حقبة لا تزال حية في الذاكرة



بسما الاستقرار قضية أمن قومي

## عُرس الثورة في مصر يختلط بعُرس الشرطة لتخفيف وقع الذكرى

### القيمة الرمزية والتغيرات السياسية تعيد التذكير بالماضي من أجل استيعاب العبر والدروس

يوم العطلة الرسمية الآن هو الخميس الموافق ليوم 28 يناير بدلا من الإثنين 25 يناير، والذي كان فيه الإنهيار الكبير لجهاز الشرطة والمسمى بـ"جمعة الغضب"، حيث صادف 28 يناير قبل عشر سنوات يوم جمعة. ويتغافل هؤلاء عن عمد عن أن الحكومة المصرية تمنح العطلات، التي تقع في منتصف الأسبوع في نهايته كي لا تتوقف عجلة العمل، وصارت العطلة قبل أو بعد يوم واحد من الإجازة المعتادة أسبوعيا يومي الجمعة والسبت، وهي حكمة بيروقراطية ولا علاقة لها بأغراض سياسية وتطبق في كل المناسبات الرسمية.

ولم يكن التفاعل المصري استثناء في نعي ثورات "الربيع العربي" صراحة أو ضمنا، فقد أدت نتائجها إلى الندم عليها بعد تدمير عدد من الدول العربية وعدم تحقيق الأهداف المرجوة في أخرى، بينما لا يزال من يكون أحلامهم، التي ولدت معها ووثدت بعدها، ولم تتحقق الطموحات التي بنيت عليها، ومع هذا هناك من يرون أن آمانيات الثورة في مصر سوف تظل كاملة لدى جيل عاصرها أو شب في كنفها.

ويستمد هؤلاء حلمهم من المخاطر التي ينطوي عليها الانسداد في الفضاء العام، فالأحزاب والقوى السياسية مشلولة في مصر، ومحاولات الترقيع التي تقوم بها الحكومة المتعلقة باستيعاب قوى معارضة في الجسم الرئيسي المعروف بحزب "مستقبل وطن" لن تجدي نفعا، لأنها غير مفعلة لشريحة كبيرة من المواطنين، تراها عملية من قبيل الديكور السياسي، وربما يتحول بكت هؤلاء إلى بركان غضب قابل لكسر الضوابط الأمنية الصارمة.

كما أن المشروعات التنموية، التي تقوم بها الحكومة، وهي كبيرة وممتدة ومتشعبة ومهمة، لم تلغ في تسويقها لأنواع الناس أنها منتجة وقابلة للحياة، لأنها تصب في صالح شريحة معينة، وثمة غالبية تئن من عواقب الإصلاح الاقتصادي، ما يجعل هذه الشريحة عرضة لانفجار غير معلوم، حيث تلعب عليه جماعة الإخوان وقوى يسارية وجدت في وسائل التواصل الاجتماعي فرصة لزيادة جرعات الغضب المتكتم.

ولجات الحكومة المصرية إلى تدليل جهاز الشرطة في عرسه عمدا، لأنه الواجهة أو رأس الحربة في ضبط المشهد العام في شوارع متناقض، يبدو وإذا لم يشعر رجال الشرطة بأنهم محل تقدير كبير فقد يترددون في أداء مهامهم عند أي محك مصيري. واستوعبت القاهرة دروس 25 يناير ولن تسمح بتكرار الأخطاء السابقة التي قادتها إلى الجهود في الثورة، ولم تغلق كل الجهود في التعامل مع روافدها، ولذلك جرى قطع الطريق على عوامل تغذيتها، ومن يراهنون على تكرار مفردات الثورة كمن يحرثون في البحر، ما يجعل الحكومة مطمئنة وهي تحتفل بعُرس الشرطة وتفرض تدريجيا الثورة من مضامينها السياسية.

بعض النظر عن توقيت قرار السلطات المصرية بشأن دمج عيدي الثورة والشرطة ليكون إحيائهما معا في يوم واحد، فإنه يبعث بالعديد من الإشارات داخليا وخارجيا والتي تفيد بأن النظام الحاكم سيطر على زمام الأوضاع في البلاد بفضل جهود الأجهزة الأمنية وأنه يخطو باتجاه المزيد من الاستقرار، مع إعطاء دليل على أن القيمة الرمزية والتغيرات السياسية أمر مهم للتذكير بالماضي لاستيعاب العبر والبناء عليه، بما يتيح فرصة للقيام بأدوار أكبر على الساحتين الإقليمية والدولية ودعم مستوى النمو الاقتصادي.

القاهرة - قررت الحكومة المصرية منح عطلة رسمية للعاملين في الدولة بمناسبة ذكرى 25 يناير، وخلطت في قرارها الذي صدر منذ أسبوع، بين عيدي الثورة والشرطة، وذهبت بعض التحليلات السياسية إلى أن السلطات عادت لتقدر الثورة، وتعيد الاعتبار إليها بعد فترة من التجاهل، خاصة أن المشهور ذكرها أولا.

لكن الاحتفالات الرسمية والإعلامية انحازت إلى عرس الشرطة الحقيقي على حساب عرس الثورة المغفل، وظهرت تجليات هذا الأمر في كلمات الرئيس عبدالفتاح السيسي وهو يحتفل في حضور ليف من المسؤولين بعيد الشرطة الـ 45، ويشيد بالشهداء والتضحيات والدور، الذي لعبته الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

وظهرت شوارع القاهرة والمحافظات المختلفة عادية جدا، ولم تشهد استفنارا أمنيا أو نشرنا لوحدات من الجيش والشرطة في الميادين الرئيسية كما جرى سابقا، لأن الإرباب خفت حدته وتلاشت بصماته تقريبا، والتهديدات تراجعت، وفقدت جماعة الإخوان صمودها ولم تقم بالحشد المعنوي، حيث كانت في ذكري الثورة تحض الناس على التظاهر ضد نظام الحكم، في مناسبة تعد رمزا قد يخرج المصريون عن صمتهم.

وتعترف شريحة واسعة من المصريين بتضحيات جهاز الجيش والشرطة في مكافحة الإرهاب، وقطع الطريق على سيناريوهات قائمة استعد متطرفون متحالون مع الإخوان القيام بها، لكن ثمة شريحة أخرى متشوقة

وتعترف شريحة واسعة من المصريين بتضحيات جهاز الجيش والشرطة في مكافحة الإرهاب، وقطع الطريق على سيناريوهات قائمة استعد متطرفون متحالون مع الإخوان القيام بها، لكن ثمة شريحة أخرى متشوقة

على الكثير من الأصوات السياسية، التي صعدت مع الثورة، وبسدت أقرب للفوضى، أو تهمة لكل من يجرا على الفارقة في العلاقة بين واشنطن منها البعض من وسائل الإعلام كلمة "سيئة السمعة".

ويشير البعض من المراقبين إلى أن الاهتمام الدولي بهذا اليوم يوحي بالقيمة الرمزية التي يمثلها الحزب الديمقراطي، الذي عاد إلى الحكم في الولايات المتحدة تحت قيادة جو بايدن، فالثورة المصرية كانت من العلامات الفارقة في العلاقة بين واشنطن والقاهرة، والتركيز عليها في هذا التوقيت يتضمن إشارة بأن العلاقة بينهما يمكن أن تعود إلى المربع السابق، إذا لم يصل البلدان إلى تفاهات في القضايا الحيوية.

ويقول متابعون إن الحكومة المصرية أصبحت واثقة من نفسها ولا تعبأ بيوم الثورة، وذكر الثورة في سياق واحد مع الشرطة في بيان العطلة الرسمية، هو محاولة للخلط بينهما، و"ذر للرماد في العيون"، لأن ديباجة الدستور المصري تتضمن إشارة واضحة إلى أهمية ثورة 25 يناير في الوجود العام، ولا يعني تقديرا للثورة بحد ذاتها.

وحاول منحازون إلى ثورة يناير الإيحاء بأن داخل الحكومة من يؤيدون في الخفاء الثورة على الشرطة، واستشهدوا بأن

سلطات وسائل إعلام دولية الضوء على هذا اليوم، وأفردت له مساحات لافتة لاسترجاع عبره ودروسه ودلالاته، وما وصلت إليه مصر من إنجازات وإخفاقات بعد عشر سنوات، وأعدت التذكير بأسماء وشخصيات لعبت دورا في حدث لا يزال المصريون يختلط عليهم الأمر في تصنيفه، ثورة أم فوضى، وهل يجوز الاحتفال بعيد للشرطة في يوم كان مقدما لتحولات كبرى في مصر؟

لقد خفت حدة الدخول نسبيا خلال الفترة الماضية، التي تم تصوير الثورة فيها على أنها "مؤامرة" لهدم مصر، وغطت أحداث الإرهاب وتداعياته



القاهرة استوعبت  
دروس 25 يناير ولن  
تسمح بتكرار الأخطاء  
السابقة التي قادت  
مقدمتها إلى الثورة،  
ولذلك قطعت الطريق  
على عوامل تغذيتها